

الوثائق الرسمية

الجمعية العامة

الدورة الخمسون

اللجنة الأولى

الجلسة ٢٤

الخميس، ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

(منقوليا)

الرئيس: السيد لوفسانجين أردينشولون

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٤٠.

البنود من ٥٧ الى ٨١ من جدول الأعمال (تابع)

السيد ادواردز (جزر مارشال) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أؤكد مجدداً على البيانات التي أدلى بها وفد بلدي في الاجتماع التذكاري الخاص للجمعية العامة، وفي الجلسات العامة الأخرى وفي هذه اللجنة. وإنني أكرر من جديد النداء العاجل والمخلص الذي وجهته حكومة بلدي الى الوفود الحاضرة هنا في الأمم المتحدة لكي تنظر في مشروع القرار A/C.1/50/L.3 نظرة إيجابية. ونرى أن مشروع القرار متوازن ويتصل اتصالاً وثيقاً بالموضوع. فهو لا يدين أي شعب أو أية حكومة؛ ولا يهاجم أو يقوض دور أي بلد في العلاقات الدولية. إنه ينوه فقط بكون تصرف معين خاطئاً وبضرورة وقفه.

وكما سبق أن أعلنت في هذه اللجنة، أن أي تجربة نووية في أي مكان زائدة عن الحد ولا لزوم لها. وكل تجربة تجرى في المحيط الهادئ تزيد من العبء الذي سنواجهه مستقبلاً في جزر مارشال.

ونتوجه على وجه التحديد بمناشدة خاصة الى البلدان النامية التي تعرضت لضغط هائل بسبب

اتخاذ إجراءات بشأن جميع مشاريع القرارات المقدمة في إطار جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ستبدأ اللجنة في هذه الجلسة البت في مشاريع القرارات التالية: في المجموعة ١، مشروع القرار A/C.1/50/L.3؛ وفي المجموعة ٨، مشروع القرار A/C.1/50/L.13؛ والتعديلات المقترحة إدخالها عليه في الوثيقة A/C.1/50/L.53؛ ومشروع القرار A/C.1/50/L.48.

وبناء على طلب عدد من الوفود سترجى اللجنة البت في مشروع القرار A/C.1/50/L.28/Rev.1، في المجموعة ٧ حتى موعد لاحق.

أعطي الكلمة الآن للوفود التي ترغب في الإدلاء ببيانات بشأن مشاريع القرارات الواردة في المجموعة ١.

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

الايكولوجي، وتصويت ضد اساءة استخدام القوة السياسية ضد الإنسانية. إن التصويت الإيجابي على مشروع القرار هو تصويت للسلام، وتصويت للمستقبل الذي يستند الى الثقة. إن التصويت الإيجابي هو تصويت لصالح التسامح، وتصويت لصالح حماية بيئتنا وتصويت لصالح الإنسانية.

وإننا نهيب بالأعضاء أن يصوتوا مؤيدين مشروع القرار، باسم الشجاعة الأخلاقية والضمير الحي، باسم التضامن الدولي والعالمية، ولتمهيد الطريق أمام قيام نظام أخلاقي جديد، ومن أجل الرقي وليس الخراب، ومن أجل تشجيع التنمية البشرية وليس الدمار الإنساني، ومن أجل أن يسود حسن النية بين جميع الشعوب والأمم. والتصويت الإيجابي لصالح مشروع القرار هذا من شأنه أن يذكر مرة أخرى البلدان الضالعة في إجراء التجارب النووية بأنها يجب أن تصيخ السمع للرأي العالمي المناهض للتجارب النووية.

وأخيراً، نناشد الدول الممثلة في هذه اللجنة أن ترفض السياسات البالية التي عفى عليها الزمن وأن تؤيد توافق الآراء العالمي بشأن عدم الانتشار النووي بالتصويت مؤيدة مشروع القرار A/C.1/50/L.3.

السيد ستار (استراليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): قبل البت في مشروع القرار A/C.1/50/L.3، المتعلق بالتجارب النووية، أود أن أدلي ببيان موجز. لقد جرت مناقشة واسعة بشأن هذا الموضوع في اللجنة الأولى؛ وليست هناك حاجة لإضافة الكثير. ومشروع القرار بقي معروضا علينا أكثر من اسبوعين ويفترض أن يكون الجميع قد درسوه. إن مشروع القرار هذا بسيط. وجوهره يتمثل في مناشدة الدول التي تواصل إجراء التجارب النووية أن تتوقف عن ذلك مباشرة. وكما قلت في بياني في وقت سابق بشأن هذا الموضوع، فإن كلمة "فوري" تعني لحظة فريدة من الزمن. واللحظة هي الآن.

إن مشروع القرار يتضمن طائفة عريضة ومتنوعة من المشاركين في تقديمه، غير أنه، فيما يتجاوز هذا، تعبیر عن وجهة النظر التي أعربت عنها الشعوب في جميع أنحاء العالم بأن الآن هو

التحديات الموجهة من دولة معينة، حيث هددت بوقف مساعدتها لها إن هي صوتت مؤيدة مشروع القرار هذا. وستكون أنظارنا مصوبة عليها؛ وسنحمل كل وفد مسؤولية قراره بشأن هذه المسألة.

وإن جزر مارشال أحد مقدمي مشروع القرار هذا لأننا ندرك أن ما يجري الآن هو خطأ ليس إلا، ويجب أن نوقفه.

السيد سامانا (بابوا غينيا الجديدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود باسم بابوا غينيا الجديدة أن أدلي ببيان بشأن مشروع القرار A/C.1/50/L.3، المتعلق بالتجارب النووية. وتود بابوا غينيا الجديدة أن تتوجه بالتهنئة والشكر لمقدمي ومؤيدي مشروع القرار الهام هذا، الذي يوشك البت فيه أن يبدأ، وإن مشروع القرار يجسد بوضوح الرأي العالمي الكاسح المناهض للتجارب النووية في أية بقعة من العالم. ويرسل كذلك رسالة قوية الى البلدان الضالعة في إجراء التجارب النووية الحالية التي لا يرحب ولا يوافق المجتمع الدولي على تصرفاتها البالية والمنحرفة التي لا تطاق.

فالمجتمع الدولي، حرصا منه على تحقيق رؤيتنا المشتركة وأملا في تحقيق الاستقرار، ومن أجل حماية تراثنا الإنساني المشترك، وحماية بيئتنا، وأسرنا ونسائنا وأطفالنا، ورفاهنا وبقائنا وتأمين حياة مستدامة لنا، يجب أن يوافق على إرسال رسالة واضحة مفادها أنه يناهض التجارب النووية في أي مكان من العالم. فالأموال التي تنفق على هذا الاختبار الرهيب الذي يحرم الناس من أسباب رزقهم إنما تنفق بطريقة تتعارض ومقاصد الأمم المتحدة ومبادئها والقيم العالمية التي نلتزم بها جميعا وهي: الوحدة والصداقة والعلاقات الأخوية بين جميع الشعوب والدول.

ولذا أود أن أؤكد مجددا على ما قاله وفد بلدي لدى تقديم مشروع القرار هذا: وهو أن التصويت المؤيد لمشروع القرار هو تصويت ضد التعصب، وتصويت ضد أولئك الذين يتجرأون على تهديد السلم والأمن الدوليين، وتصويت ضد التدابير التي تهدد بيئتنا الوطنية والإقليمية والعالمية ونظامنا

تطوير الترسانات النووية أو التسامح معه. كما أنها فرصة للمجتمع الدولي ليؤكد التزامه بعدم الانتشار النووي من جميع جوانبه وبعملية نزع السلاح النووي بما يفرضي الى الهدف النهائي بإزالة هذه الأسلحة، التي يشكل وجودها خطرا على بقاء الإنسانية. وهي فرصة، في المقام الأول، للمساعدة على تهيئة المناخ المؤاتي الضروري للإبرام السريع لمعاهدة لحظر جميع تجارب الأسلحة النووية حظرا كاملا والى الأبد، وهو هدف ما برحنا نسعى اليه منذ أكثر من ثلاثة عقود، ويبدو لنا الآن في متناول اليد.

وهذه، أخيرا، فرصة للوفود لتكرر في الأمم المتحدة ما تشعر به شعوبها وحكوماتها من قلق إزاء الآثار الضارة المحتملة للتفجيرات النووية الجوفية على الصحة والبيئة.

إننا نناشد جميع الوفود أن تنتهز هذه الفرص بالتصويت لصالح مشروع القرار A/C.1/50/L.3. وسترتب على عدم قيامها بذلك مسؤوليات جسيمة. فمن الخطورة، على سبيل المثال، القبول بمنطق أن التجارب الحالية ستسمح بإبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب لأن التجارب الحالية تتيح تطوير التكنولوجيا اللازمة لتحسين الأسلحة النوية دون الحاجة الى تجريبها. وهذا المنطق يشكك في فائدة إبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب فيما يتعلق بعدم الانتشار النوعي. وإن الافتقار الى المصادقية سيؤدي دون شك الى إطالة المفاوضات حول معاهدة للحظر الشامل للتجارب، التي نقول جميعا إننا ملتزمون بها.

وسيكون من الخطورة أيضا قبول الادعاء بأن التجارب النووية آمنة وغير ضارة في غياب الدليل المقنع من الهيئات الدولية المتخصصة المستقلة والمحيدة. وسيكون من الخطورة - الخطورة البالغة الإضرار، من خلال الإهمال، بمصادقية نظام عدم الانتشار الدولي، وبالتالي إذكاء سباق التسلح النووي، الذي ينبغي أن يكون قد أصبح شيئا من الماضي.

وأخيرا، سيكون ذلك أمرا خطيرا لأننا سنفتقر الى السلطة الأدبية في المستقبل عندما نعلن أننا

الوقت الذي ينبغي أن تتوقف فيه جميع التجارب النووية. ووجهة النظر نفسها لاقت تأييدا قويا في عدد من الاجتماعات الدولية الرئيسية المعقودة في الشهور الأخيرة. وقد أدان أكثر من ٥٠ رئيسا من رؤساء حكومات الكومنولث، الذين اجتمعوا في أوكلند في الاسبوع الماضي، مواصلة إجراء التجارب النووية وحثوا على وقفها الفوري. كما أعرب رؤساء دول أو حكومات بلدان حركة عدم الانحياز، الذين اجتمعوا في قرطاجنة قبل ثلاثة أسابيع عن شجبهم القوي لاستئناف ومواصلة التجارب النووية وطالبوا جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية بأن تتوقف عن إجراء أية تجارب نووية.

وفي اجتماع مشترك للدول الأطراف في معاهدي راروتونغا وتلاتيلوكو، عقد في نيويورك في أيلول/سبتمبر، أعربت تلك الدول عن معارضتها إجراء التجارب النووية وطالبت الدول التي تواصل إجراء التجارب بالانضمام الى الدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية في التقيد بوقف اختياري. وأعرب زعماء بلدان محفل جنوب المحيط الهادئ، الذين اجتمعوا في بابوا غينيا الجديدة في أيلول/سبتمبر، عن شديد غضبهم إزاء استئناف التجارب النووية في المحيط الهادئ وطالبوا بإنهائها.

وإن مشروع القرار A/C.1/50/L.3 يعبر في هذه الجمعية العامة بصورة محددة عما طالبت به شعوب العالم وأيدته الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة خارج هذه الجمعية. ويجب أن نطبق في هذا المحفل ما ندافع عنه خارجها.

السيد تيبو (المكسيك) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): إن اللجنة على وشك أن تبت في مشروع القرار A/C.1/50/L.3، الذي ستعرب الجمعية العامة بموجبه عن شجبها القوي لتجارب الأسلحة النووية، وستحث بقوة على وقفها فورا. وهذه فرصة للمجتمع الدولي ليؤكد، من خلال ممثليه هنا، أنه لم يعد بالإمكان، في ضوء تخفيف حدة التوتر الدولي وزيادة الثقة بين الدول، القبول بالاستمرار في

الشعبي إزاء التجارب النووية. ومع ذلك، ستصوت المملكة المتحدة ضد مشروع القرار A/C.1/50/L.3 لأننا نعتبره قاصرا بصورة خطيرة من عدة نواح.

أولا، تشكل الفقرة الرابعة من الديباجة تشويها صارخا للحقائق. فعندما كانت وثيقة المبادئ والأهداف موضع مفاوضات في مؤتمر الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها في وقت سابق من هذا العام، أرادت وفود عديدة أن تدرج تعهدا بالوقف الفوري للتجارب. وقد بينت دولتان حائزتان للأسلحة النووية على الأقل بصورة واضحة أنهما ليستا على استعداد لقبول هذا التعهد في ذلك الوقت، وفي حالة إحداهما أنها كانت تنوي استكمال سلسلة من التجارب الجاري تنفيذها، وفي حالة الأخرى بسبب أنها كانت ملتزمة بالتمسك بموقفها إزاء إمكانية استئناف التجارب لفترة محدودة.

ونظرا لهذه المواقف، لم يدرج في وثيقة المبادئ والأهداف التي اعتمدها المؤتمر أي تعهد بالوقف الفوري للتجارب. وبدلا من ذلك، تم الاتفاق على أن تمارس الدول الحائزة للأسلحة النووية أقصى درجات ضبط النفس ريثما تدخل معاهدة للحظر الشامل للتجارب حيز النفاذ.

ولذلك لا توجد أسس للدعاء في الفقرة الرابعة من الديباجة بأن إجراء التجارب النووية، في حد ذاته، لا يتفق مع تعهدات الدول الحائزة للأسلحة النووية في مؤتمر الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها. فجميع الدول الحائزة للأسلحة النووية، بالإضافة إلى جميع الدول الأخرى الأطراف في معاهدة عدم الانتشار المشاركة في مؤتمر استعراض وتمديد المعاهدة، سلمت في ذلك الوقت بأهمية أن تستكمل في مؤتمر نزع السلاح، في موعد لا يتجاوز عام ١٩٩٦، المفاوضات المتعلقة بإبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية عالمية الطابع وقابلة للتحقق الدولي والفعال.

إننا نرحب بهذا ونعتقد أن الإبرام المبكر لمثل هذه المعاهدة أصبح الآن قريبا المنال. ونأسف لأن

ضد تجارب الأسلحة النووية في كل مكان، أو عندما ندعو أي بلد في أي منطقة لم ينضم بعد إلى نظام عدم الانتشار إلى أن يفعل ذلك.

دعونا لا نتخلى عن هذه المسؤولية الخطيرة. دعونا ننتهز هذه الفرصة لنقول بصوت عال وواضح أننا نرفض تجارب الأسلحة النووية وأنها يجب وقفها على الفور.

السيد بونه (فيجي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
ستصوت فيجي لصالح مشروع القرار A/C.1/50/L.3. إن مشروع القرار هذا يعبر عن شعور فيجي وكثير من البلدان الأخرى بالحزن الفعلي إزاء التجارب النووية الحالية. وهو مدروس ومتوازن. وبقدر ما كنا نفضل نضا أقوى فقد قبلنا، حرصا على ضمان تأييد أوسع، الانضمام إلى قائمة مقدميه. ونود أن نؤكد أن مشروع القرار ليس ضد حكومة وليس بالتأكيد ضد شعب. إن مشروع القرار A/C.1/50/L.3 مجرد إعلان بأن التجارب النووية عمل آثم ويجب وقفها الآن. ومن المهم أن يعتمد مشروع القرار بتأييد عالمي عريض القاعدة.

وكما كنا متحدين قبل ٣٦ سنة في نفس هذه اللجنة في وقف التجارب النووية في الصحراء الكبرى، أحث الأعضاء على توحيد صفوفهم والتصويت لصالح مشروع القرار هذا لوضع حد للتجارب النووية في منطقتنا من العالم. والأعضاء بذلك، سينضمون إلى الكثيرين الذين يريدون الإسهام بصورة حقيقية في نزع السلاح النووي العالمي.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطيت الكلمة للوفود الراغبة في تعليق تصويتها قبل التصويت على مشروع القرار A/C.1/50/L.3.

السير مايكل وستون (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أشرح موقف المملكة المتحدة فيما يتعلق بمشروع القرار A/C.1/50/L.3، بشأن التجارب النووية. إن المملكة المتحدة لم تقم بأية تجربة للأسلحة النووية منذ عام ١٩٩١، وبإمكانني أن أؤكد مرة أخرى أنه ليس في نيتنا إجراء تجارب في المستقبل. ونحن نضم القلق

وبالنسبة للكثيرين منا، يبدو أن مشروع القرار بصورته الحالية أكثر من مرض. غير أن الآخرين يعتبرون مشروع القرار هذا غير مقبول لأنه لا يتغنى بالمديح في التجارب النووية ومواعظ الجغرافية السياسية والردع النووي. أما بالنسبة لبلدي فإن مشروع القرار المعارض للتجارب النووية مستصوب جدا ولهذا السبب وحده على الأقل لن نصوت ضده.

ومن الواضح، على الرغم من ذلك، أن القرار يتضمن صيغة قوية ضد التجارب النووية. وهذا في ذاته تطور مستحب. ومما يثلج الصدر أيضا أن نرى أن محاولات البعض لإدخال صيغة ترحب عمليا بالتجارب النووية لم تنجح. لكن الصيغة الأصلية الأشد التي أيدها عدد من البلدان أصلا وكافح وفدي من أجلها قد تم التخلي عنها، بهدف كسب التأييد لمشروع القرار.

والفلبين لا توافق على الاعتقاد بأن مشروع القرار يمكن أن يكون مجديا بقدر أكبر بالقوة العددية وحدها. إن مغزاه الحقيقي سيتمثل في جوهره وفي قوة إدانته للتجارب النووية. ونحن نعتقد أن مسألة التجارب النووية ليست مسألة يمكن للدول أن تتهرب منها بالتعتيم على ما ينبغي أن يقال. وأن مسألة التجارب النووية مسألة ذات أهمية حيوية بحيث يتعين على الدول أن تتخذ مواقف محددة بشأنها. وينبغي للدول أن توضح موقفها. ولعل المأساة في هذا كله هي أن الأسلحة التي غذت الحرب الباردة والمواقف التي دعمتها لا تزال تقض علينا مضاجعنا على الرغم من انتهاء تلك الحرب. ومن المأمول أن جوهر الرسالة الواردة في هذا القرار وروح التوفيق التي أبدتها العديدون بشأن هذه المسألة سيقنعان الذين يجرون التجارب النووية وأولئك الذين لديهم برامج للتجارب النووية، بل وحتى الذين يتظاهرون بأنهم غير متورطين في الفساد الذري، بأن ينهوا جميع التجارب النووية.

السيد زين الدين (ماليزيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يود وفدي أيضا أن يفتنم هذه الفرصة لشرح موقفه قبل أن تبت اللجنة في هذا البند الهام جدا المطروح علينا بعد ظهر اليوم فيما يتصل

مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/C.1/50/L.3 لا يشير إلى التقدم الطيب المحرز في مفاوضات الحظر الشامل للتجارب، كما لا يشير إلى الأهمية التي تعلقها جميع الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية، وكذلك المشاركون الآخرون، على إكمال تلك المفاوضات في أقرب وقت ممكن وفي موعد أقصاه عام ١٩٩٦، كما ورد في تقرير مؤتمر نزع السلاح إلى الجمعية العامة. ولئن كانت المملكة المتحدة ستواصل العمل باجتهاد من أجل إبرام المبكر والناجح للمفاوضات بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب، ومن ثم الوقف المبكر لتجارب الأسلحة النووية، فإننا لا يمكننا أن نوافق على الآراء المعرب عنها في الفقرتين ٢ و ٣ من منطوق مشروع القرار A/C.1/50/L.3، ولا نوافق أيضا على الآراء المعرب عنها في بعض فقرات الديباجة. ومن بين تلك الفقرات الفقرة الخامسة، حيث أننا نعتقد أن التجارب النووية تحت سطح الأرض، إذا أجريت بشكل سليم، ليس لها الآثار السلبية الملمح إليها في تلك الفقرة على الصحة والبيئة.

ولكل هذه الأسباب، ستصوت المملكة المتحدة معارضة مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/C.1/50/L.3. وبما أن ممثل استراليا أشار في بيانه قبل لحظة إلى بيان الكمنولث بشأن نزع السلاح الصادر عن اجتماع رؤساء حكومات الكمنولث في أوكلند بتاريخ ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، أود أن أشير إلى أن رئيس الوزراء البريطاني قد أوضح في اجتماع رؤساء الحكومات أن المملكة المتحدة لا يمكن أن توافق على الفقرة الخامسة من بيان نزع السلاح المتصلة بالتجارب النووية. وقال إن الحكومة البريطانية ترى أن هذه الفقرة مغلوطة في سردها للحقائق، وانها قدمت صورة خاطئة على نحو فادح لموضوع هام.

السيد ماجيلانغان (الفلبين) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): معروض علينا اليوم مشروع قرار يتسم بالأهمية وجاء في الوقت المناسب. ويمثل مشروع القرار هذا الجهود الجاهدة والمخلصة للعديدين الذين يعارضون بإخلاص التجارب النووية وأسلحة الدمار الشامل. ومشروع القرار، بوضعه الراهن، يحقق الكثير مما يأمله هؤلاء منا الذين بدأوا هذا المسعى.

عدم انتشار الأسلحة النووية ونحث على إبرام المبكر لمعاهدة للحظر الشامل للتجارب. وهذه السياسة جزء لا يتجزأ من سياستنا العامة بشأن مسائل نزع السلاح، التي نؤيد بشأنها اتخاذ تدابير فعالة ترمي إلى تقليل مستويات جميع الأسلحة. ونؤيد ونشجع تدابير نزع السلاح في أوروبا والبحر الأبيض المتوسط في إطار تدابير أوسع لبناء الثقة وبناء الأمن. وندرك ونقدر المساعي التي تبذلها الدول الحائزة للأسلحة النووية من أجل تشجيع السلم والاستقرار، ونرحب بالتمديد اللانهائي لمعاهدة عدم الانتشار، كما نرحب بإسهام تلك الدول في الجهود الرامية إلى التوصل إلى إبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب.

ومالطة، في معرض تصويتها لصالح مشروع القرار A/C.1/50/L.3، تود أن تعرب عن تحفظها على الفقرة الرابعة من الديباجة. وترى مالطة أن هذه الفقرة ليست انعكاسا صحيحا لتعهدات الدول الحائزة للأسلحة النووية في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها، ١٩٩٥. وتؤكد مالطة رغبتها في إبرام المبكر لمعاهدة للحظر الشامل للتجارب، وتعرب عن اعترافها وترحيبها بالتزام جميع الدول النووية بالاتفاق على هذه الخطوة.

السيد شا زوكانغ (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية): لقد درس الوفد الصيني بعناية مشروع القرار A/C.1/50/L.3 المتعلق بالتجارب النووية، وأصغى بانتباه إلى الآراء التي أعربت عنها مختلف الوفود.

وقبل أن تبت اللجنة في مشروع القرار هذا، أود مرة أخرى أن أعلل موقف الوفد الصيني من مسألة التجارب النووية. وأشدد على أن موقف الحكومة الصينية من هذه المسألة ثابت وواضح.

إن الحكومة الصينية مارست دائما أقصى درجات ضبط النفس في التجارب النووية. فخلال فترة الحرب الباردة أجرى كل من البلدين اللذين يملكان أكبر الترسانات النووية وأكثرها تطورا ١٠٠٠ تجربة نووية تقريبا، وذلك في سياق

بمسألة التجارب النووية الواردة في الوثيقة A/C.1/50/L.3. ونحن ممتنون للمبادرة التي اتخذها مقدمو مشروع القرار هذا لاسترعاء انتباه هذه اللجنة لمسألة التجارب النووية، التي نرى أنها تقوض السلم والأمن الدوليين.

من المثير للاستياء أن التجارب النووية لا تزال مستمرة على الرغم من المعارضة الدولية الكاسحة والاحتجاجات الواسعة النطاق ضد استئناف هذه التجارب. إن إجراء هذه التجارب النووية في تعاقب سريع استخفاف بممارسته "أقصى درجات ضبط النفس" التي تم التعهد بها رسميا خلال مؤتمر عام ١٩٩٥ للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها. إن الماليزيين، من جميع مناحي الحياة، يشعرون بالغضب إزاء هذه التجارب وقد ناشدوا شعوب العالم، بما في ذلك شعوب البلدان التي تجري هذه التجارب، أن تصر على أن تكف حكوماتها عن القيام بهذه التجارب. والبرلمان الماليزي أدان بالإجماع هذه التجارب. ووفدي أيضا كان من دواعي شرفه أن يقدم لمحكمة العدل الدولية في وقت سابق من هذا الشهر بيانا بشأن ضرورة تحريم استخدام أو التهديد باستخدام الأسلحة النووية. والأغلبية الساحقة من رؤساء الكمنولث أدانوا إدانة لا لبس فيها هذه التجارب ودعوا إلى وقفها فورا.

وفي ضوء هذه الشواغل العميقة كنا نفضل لهجة أشد، وخاصة في الفقرة ٢ من المنطوق، التي كان ينبغي أن تدعو إلى إدانة التجارب النووية الحالية. واننا نعتبر الصياغة الحالية، التي "تشجب بقوة" فقط، غير مرضية. ولذلك فإن ماليزيا ستكتفي بالتصويت لصالح مشروع القرار هذا ولكنها لا تستطيع الانضمام إلى المشتركين في تقديمه. ونأمل حينما تنعقد الجمعية العامة في جلساتها العامة، أن يكون المجتمع الدولي على استعداد لتأييد ضرورة وضع صيغة أشد.

السيد كسار (مالطة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن موقف مالطة بشأن مسألة الأسلحة النووية ثابت وواضح. إننا نشجع ونؤيد بقوة جميع التدابير الرامية إلى نزع السلاح النووي. ونحن طرف في معاهدة

البلدان الأخرى. وهي، في الواقع، تعارض بشدة سياسة الردع النووي. وبما أن الأسلحة النووية التي تمتلكها الصين ليست موجهة ضد أية دولة أخرى، فهي لا تشكل تهديدا لأية دولة.

ولا يشك أحد في أننا لا نهدد السلم والأمن الدوليين. فلقد تعهدت الصين تعهدا غير مشروط منذ وقت بعيد بأنها لن تكون البادئة باستعمال الأسلحة النووية، وأعطت جميع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضمانات غير مشروطة بأنها لن تستعمل الأسلحة النووية أو تهدد باستعمالها ضدها والى جانب ذلك، كانت الصين أحد البلدان الأولى الحائزة للأسلحة النووية التي تعهدت بالتزامات قانونية دولية احتراماً للمنطقتين الخاليتين من الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية وجنوب المحيط الهادئ.

وتؤيد الصين على نحو ثابت هدف الحظر الشامل لتجارب الأسلحة النووية ضمن إطار الحظر الكامل لجميع الأسلحة النووية وتدميرها تماما. ويسرنا أن نلاحظ أنه أحرز تقدم يدعو الى الارتياح في المفاوضات المتعلقة بإبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب. وتؤيد الصين إبرام معاهدة للحظر الشامل يعتمد عليها وتعمل بحق على حظر جميع التفجيرات المتعلقة بتجارب الأسلحة النووية، وذلك في أسرع وقت ممكن، وفي موعد لا يتجاوز عام ١٩٩٦، وهي ستواصل بذل الجهود المشتركة مع البلدان المعنية الأخرى من أجل تحقيق ذلك الهدف.

وتعتقد الصين اعتقادا صادقا بأن النهج الأساسي نحو تحقيق حظر شامل للتجارب ينبغي أن يكون من خلال الإبرام المبكر لمعاهدة للحظر الشامل للتجارب ودخولها حيز النفاذ في أسرع وقت ممكن. وأود أن أذكر مرة أخرى أن الصين ستوقف التفجيرات المتعلقة بتجارب الأسلحة النووية وذلك لدى دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب حيز النفاذ.

وتتفهم الصين الشواغل المشروعة التي أعرب عنها العديد من الدول غير الحائزة للأسلحة النووية حيال التجارب النووية، وتود أن تشكر جميع البلدان

تنافسهما لتحقيق التفوق وفي سباق تسليحهما النووي. والصين من جهتها لم تشارك أبدا في سباق التسليح النووي. وهي لم تفعل ذلك خلال الحرب الباردة عندما كانت الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي السابق منخرطان بحرارة في ذلك السباق، ولم تفعله بعد ذلك. بل أنها دأبت على رفع لواء الحظر الكامل والتدمير الكامل للأسلحة النووية، فضلا عن الحظر الكامل للأسلحة الكيميائية والبيولوجية.

وتمارس الصين أيضا أقصى درجات ضبط النفس في تطوير الأسلحة النووية، وتبقي مخزوناتها من هذه الأسلحة عند حددها الأدنى دائما. كما أبطت على عدد تجاربها النووية وقدرتها عند حددهما الأدنى أيضا. والواقع أن إجمالي عدد التجارب التي أجرتها الصين خلال الـ ٣٠ عاما الماضية لا يتجاوز متوسط عدد التجارب التي أجرتها بعض الدول النووية في عام واحد.

والصين، نظرا لتكرار تعرضها للتهديد النووي من قبل دول نووية معينة، ونظرا لحقيقة أن هذه الدول تحافظ على سياستها المتمثلة في الردع النووي، أجرت عددا محدودا من التجارب النووية، وهي تملك مخزونا صغيرا من الأسلحة النووية لمجرد الدفاع عن النفس.

إن الصين تعارض سيطرة دولة على أخرى، وهي تواصل انتهاج سياسة خارجية مستقلة قائمة على السلام. والصين ليست حليفة لأية دولة كبرى، ولا تنتمي الى أية كتلة عسكرية. وبما أن الصين مستقلة وتعتمد على ذاتها في ميدان الدفاع الوطني، فليس لها مظلة نووية أجنبية. وهي لم تؤد أية دولة أخرى. وعلى العكس تماما، فهي تعرضت مرارا للغزو والاحتلال على أيدي امبريالي العالم قبل تأسيس الجمهورية الشعبية، وهددتها دول معينة بالأسلحة النووية في مناسبات لاحقة عديدة.

والصين لا تريد أن تتعرض للأذى مرة أخرى. وهي تعتقد بأنه ينبغي لجميع البلدان أن يكون لها الحق في الحفاظ على قدرة مناسبة للدفاع الوطني وحماية النفس شرعيا. وبسبب تجربة الصين الذاتية، فإنها لا تقيم أمنها على أساس تهديد نووي ضد

تعهدات الدول الحائزة للأسلحة النووية في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها، ١٩٩٥. والواقع أن لهجة ذلك المؤتمر فيما يتعلق بممارسة أقصى درجات ضبط النفس كانت لهجة تنم عن تسوية وتظهر حقائق معروفة جيدا وهي أن الصين ستواصل إجراء التجارب، وأن فرنسا كانت تبقي على خياراتها مفتوحة تحضيراً للانتخابات المقبلة حينئذ. والذين شاركوا في المفاوضات المتعلقة بالوثيقة الختامية لمؤتمر معاهدة عدم الانتشار يعرفون هذا.

ويرى وفد بلدي أن الافتراض الوارد في الفقرة الخامسة من الديباجة بأن التجارب النووية التي تجري تحت الأرض تترتب عليها آثار سلبية على الصحة والبيئة افتراض مغالى فيه.

إننا لا نريد أن نصدر هذه الأحكام على الآثار التي تترتب على التجارب في البيئة والصحة دون أن نرى أولا ما يثبت ذلك.

وفيما يتعلق بالفقرة ٢ من المنطوق، لا يمكن للولايات المتحدة أن تنضم إلى الشجب بقوة لجميع التجارب النووية الحالية، للأسباب التي سبق ذكرها.

ومرة أخرى، فيما يتعلق بالفقرة ٣ من المنطوق، التي "تحث بقوة على الوقف الفوري لجميع التجارب"، كان من رأينا أن عبارة مثل "في أسرع وقت ممكن" أو "في أقرب وقت ممكن"، ربما كانت ستخفف من لهجة مشروع القرار.

وأخيرا، لا يشير مشروع القرار إلى التقدم الطيب في المفاوضات الخاصة بمعاهدة الحظر الشامل على التجارب في مؤتمر نزع السلاح في جنيف. وهذه هي الوسيلة لحظر نهائي وكامل على جميع التجارب النووية. ونأمل أن يتحقق ذلك بإبرام المعاهدة في نيسان/أبريل من السنة المقبلة.

وتأسف حكومتي لأن جهودها من أجل استصدار مشروع قرار معتدل لم تحقق النجاح. وتبعاً لذلك، نأسف أيضا لأن الولايات المتحدة ستضطر إلى الامتناع عن التصويت.

التي تقدر موقف الصين وتتعاطف معه. وغني عن القول إن الوفد الصيني لديه تحفظات جادة على بعض عناصر مشروع القرار A/C.1/50/L.3 الذي سي طرح للتصويت. ونعتقد بأن اعتماد مشروع القرار هذا لن يساعد على تهيئة جو يفضي إلى نجاح المفاوضات المتعلقة بإبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب. فهو، في الواقع، سيعمل على إلحاق الضرر بهذه المفاوضات.

في ظل هذه الظروف، يضطر الوفد الصيني إلى أن يصوت ضد مشروع القرار A/C.1/50/L.3.

السيد ليدوغار (الولايات المتحدة الأمريكية)
(ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أعلل لماذا ستمتنع الولايات المتحدة عن التصويت على مشروع القرار A/C.1/50/L.3.

إن حكومة الولايات المتحدة ملتزمة بوقف اختياري للتجارب النووية. فلقد فرضنا على أنفسنا وقفا اختياريا للتجارب قبل ثلاث سنوات ودأبنا على المناداة بأن تتقيد جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية بوقف اختياري للتجارب خلال المفاوضات المتعلقة بإبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب. ونعتقد اعتقادا راسخا بأن هذه الطريقة هي الطريقة الصحيحة لتهيئة وتعزيز الجو السياسي المرجح أن يفضي إلى تحقيق نجاح عاجل في المفاوضات المتعلقة بالحظر الشامل على التجارب النووية. وبناء عليه تأسف الولايات المتحدة للتجارب الصينية والفرنسية التي أجريت.

ومع ذلك، لا يسعنا أن نؤيد مشروع القرار A/C.1/50/L.3. فنحن لا نعتقد بأن لهجته ومضمونه يساهمان في تحقيق هدفنا المشترك المتمثل في كفاءة إبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب في وقف مبكر من عام ١٩٩٦. وهذا أمر مؤسف. وكنا نفضل بدرجة كبيرة أن يطرح علينا مشروع قرار معتدل ونزيه يعارض إجراء التجارب ويمكننا تأييده. ولكن مقدمي مشروع القرار لم يفعلوا ذلك.

إن الولايات المتحدة لا تؤيد التأكيد في الفقرة الرابعة من الديباجة على أن التجارب لا تتماشى مع

يقوم النص المقدم إلى هذه الجمعية على بيانات مزيضة وافتراسات لا أساس لها. وكل فرد هنا يعرف أن الدول الحائزة للأسلحة النووية لم تلتزم أبداً، خلال مؤتمر الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديداتها، بالإبقاء الفوري لتجاربها النووية. وعبارة "أقصى قدر من ضبط النفس" لا تعني الحظر ولا الوقف. إن للكلمات معانيها. وعلاوة على ذلك، قالت فرنسا بوضوح إنها تحتفظ بحقها في إجراء التجارب النووية. وقد قيل هذا في أيار/مايو. أما القول اليوم بغير ذلك فهو ببساطة غير صحيح.

وكل فرد يعرف أن الاحتياطات التي اتخذناها والدراسات العلمية التي أجريت والشفافية التي قبلناها تثبت خلو التجارب الفرنسية من الضرر. والتوكيد بأن "الآثار السلبية المحتملة على الصحة والبيئة" توكيد لا أساس له.

وأحث الجميع هنا على التفكير. ماذا ستكون نتيجة هذا القرار؟ وكيف سيسهم في مصداقية الأمم المتحدة؟ وما هي المخاطر التي تترتب عليه؟

النتيجة: إن فرنسا ستواصل مسيرتها وستنهي تجاربها في القريب العاجل، ولكنها ستفعل هذا لأنها تعهدت بذلك ولأنها لم تدخر وسعا لإبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب، في أقرب وقت ممكن.

والمصداقية: لقد ساد مناخ انفعالي جدلي على عمل لجنتنا. وقد ضاع وقت ثمين عندما فشلنا في تناول المسائل الجوهرية لعدم الانتشار ونزع السلاح، بما في ذلك نزع السلاح النووي.

والمخاطر: سيعطي المشروع دفعة لفكرة أن معاهدة عدم الانتشار قد لا تنفذ، حتى وإن كانت قد مددت إلى ما لا نهاية في الماضي القريب.

إن مشروع القرار هذا، إلى جانب محاولات أخرى من نفس النوع تبذل الآن، سيسهم في تفويض الإنجازات التي يجب أن نعززها. وستصبح المفاوضات الخاصة بمعاهدة لحظر شامل للتجارب بالغة الصعوبة. ولما كان مشروع القرار لا يحث على

السيد دلاميني (سوازيلند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): سأخذ ثانية فقط للتكلم باسم وفد سوازيلند.

إن ما يحرص عليه وفدنا هنا هو فحوى مشروع القرار وآثاره والآثار التي قد تترتب عليه. يجب ألا نسمح لأحد بأن يحبط مساعيها هنا. لقد آن أوان قول الحقيقة. وأن أوان ذكر الحقيقة بشأن التجارب النووية. وسواء أجرى هذه التجارب بلد صغير أو بلد فقير أو بلد غني، وما دامت التجارب في التحليل النهائي، تنتهك مبدأ التعايش السلمي داخل المنطقة المجاورة لأي بلد، فقد آن الأوان لأن تدبها الأمم المتحدة.

ويجب علينا بصفتنا جهازاً للأمم المتحدة، ألا نساوم على الحقيقة، إن الأسلحة النووية تهدد أكيد أينما وجدت على هذا الكوكب. ولهذا لن يوافق وفدي على الآراء التي تساوم على الحقيقة المتصلة بإجراء التجارب على الأسلحة النووية ولن يؤيدها، بصرف النظر عن مصدرها.

السيدة بورجوا (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): توشك اللجنة على التصويت على مشروع القرار المتصل بالتجارب النووية. وسيصوت وفدي ضده. إن السياسة الفرنسية هي الهدف الذي يقصده المحرضون على هذا المشروع. وتلك السياسة شرعية.

ماذا تريد فرنسا؟ إنها تريد تأمين استقلالها الوطني والمساعدة على دفع قضية السلم. وماذا تفعل؟ إنها تستكمل برنامجاً محدوداً على نحو صارم للتجارب النووية، سواء من ناحية مدته أو من ناحية عدد التجارب فيه. ويستهدف البرنامج الحفاظ على صلاحية قوة الردع الفرنسية، التي تسهم في أمن فرنسا، وفيما يتجاوز ذلك، في أمن أوروبا.

وفي نفس الوقت، تلتزم فرنسا بإبرام معاهدة شاملة وقاطعة لحظر التجارب النووية، في أسرع وقت ممكن. وكانت فرنسا أول دولة بين الدول النووية تصدر هذا الالتزام وقد اختارت خيار الصفر.

وقد شاركت في تقديمه الدول التالية: استراليا، إكوادور، أنتيغوا وبربودا، إندونيسيا، أوروغواي، أوكرانيا، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بالاو، البرازيل، بربادوس، بنما، بوتان، بوتسوانا، بيرو، تايلند، ترينيداد وتوباغو، جامايكا، جزر سليمان، جزر مارشال، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية كوريا، جنوب افريقيا، ساموا، سان مارينو، سنغافورة، شيلي، غواتيمالا، فنزويلا، فيجي، قيرغيزستان، كوستاريكا، المكسيك، ملديف، منغوليا، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، النرويج، نيكاراغوا، نيوزيلندا، هندوراس، اليابان.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): طُلب إجراء تصويت مسجل. أُطلب من أمين اللجنة أن يجري التصويت.

أجري تصويت مسجل.

المُؤيدون:

الجزائر، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، استراليا، النمسا، جزر البهاما، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بلجيكا، بليز، بوتان، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، كندا، شيلي، كولومبيا، كوستاريكا، كوبا، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الدانمرك، إكوادور، ارتريا، إثيوبيا، فيجي، فنلندا، غانا، غرينادا، غواتيمالا، غيانا، هندوراس، ايسلندا، الهند، إندونيسيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، ايرلندا، ايطاليا، جامايكا، اليابان، كازاخستان، قيرغيزستان، ليسوتو، لختنشتاين، لكسمبرغ، ملاوي، ماليزيا، ملديف، مالطة، جزر مارشال، موريشيوس، المكسيك، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، منغولا، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، نيجيريا، النرويج، بالاو، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، الفلبين، البرتغال، جمهورية كوريا، رواندا، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، ساموا، سان مارينو، سنغافورة، جزر سليمان، جنوب افريقيا، سري لانكا، سورينام، سوازيلند، السويد، طاجيكستان، تايلند، ترينيداد وتوباغو، أوغندا، أوكرانيا، جمهورية تنزانيا المتحدة، أوروغواي، أوزبكستان، فنزويلا، فييت نام، زامبيا، زمبابوي.

الإبرام العاجل لهذه المعاهدة، بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٦ إذا أمكن، فإنه سيسمح لبلدان معينة بأن تتخذ موقفا اليوم يبسر لها أن تتفادى الموضوع غدا.

وهذا النص، إجمالاً، نابع من المشاعر بدلا من الجديدة، ومن العاطفة بدلا من المنطق، ومن الحسابات القصيرة الأجل بدلا من الأهداف طويلة الأجل. والبلدان التي ستصوت مؤيدة النص ستعمل ضد نفس القضية التي تود أن تدافع عنها كما نفضل نحن: قضية عدم الانتشار ونزع السلاح والسلام.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بما أنه ليست هناك وفود أخرى تود الإدلاء ببيان تعليلا للتصويت قبل التصويت، فإنني أعطي الكلمة الآن لأمين اللجنة.

السيد خيرادي (أمين اللجنة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ربما يكون ما سأقوله ابتعادا عن الحماس الذي بلغته المناقشة، ولكنني أود أن أبلغ اللجنة بأن البلدان التالية انضمت إلى مقدمي مشاريع القرارات المذكورة إزاءها:

A/C.1/50/L.3: بربادوس والجمهورية الدومينيكية؛

A/C.1/50/L.8/Rev.1: غابون وليختنشتاين ومالطة؛

A/C.1/50/L.17/Rev.2: فنزويلا؛

A/C.1/50/L.45: هندوراس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تبدأ اللجنة الآن البت في مشاريع القرارات الواردة في المجموعة ١، بدءاً بمشروع القرار A/C.1/50/L.3. وأعطي الكلمة لأمين اللجنة.

السيد خيرادي (أمين اللجنة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تبدأ اللجنة الآن البت في مشروع القرار A/C.1/50/L.3 المعنون "التجارب النووية"، الذي عرضه ممثل المكسيك في الجلسة الرابعة عشرة المعقودة يوم الثلاثاء ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥.

المعارضون:

الصين، كوت ديفوار، جيبوتي، فرنسا، غابون، مالي، موريتانيا، موناكو، النيجر، السنغال، توغو، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

المتنعون:

أفغانستان، ألبانيا، أندورا، أنغولا، أرمينيا، بنن، بلغاريا، بوروندي، الكامبيون، تشاد، الكونغو، كرواتيا، قبرص، الجمهورية التشيكية، السلفادور، إستونيا، غامبيا، جورجيا، ألمانيا، اليونان، غينيا - بيساو، هنغاريا، إسرائيل، كينيا، لاتفيا، لبنان، الجماهيرية العربية الليبية، ليتوانيا، مدغشقر، المغرب، باكستان، بولندا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، سلوفاكيا، سلوفينيا، إسبانيا، الجمهورية العربية السورية، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، تونس، تركيا، تركمانستان، الولايات المتحدة، زائير.

اعتمد مشروع القرار A/C.1/50/L.3 بأغلبية ٩٥ صوتا مقابل ١٢ صوتا، مع امتناع ٤٥ عضوا عن التصويت.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن للممثلين الراغبين في تعليل تصويتهم أو موقفهم.

السيد ديموندو (الأرجنتين) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): يود وفد الأرجنتين أن يبيّن موقفه من مشروع القرار A/C.1/50/L.3، بشأن التجارب النووية. لقد صوتت الأرجنتين لصالح مشروع القرار آخذة في الاعتبار الموقف الذي أعلنه في بياننا أمام مجموعة ريو في كيتو بتاريخ ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٥، وفي الإعلان الصادر عن مؤتمر القمة الآيبيري - الأمريكي الخامس المعقود في باريلوتشي في شهر تشرين الأول/أكتوبر الماضي.

وفي هذا الصدد، تود الأرجنتين أن تؤكد مرة أخرى الأهمية التي نعلقها على إبرام الميكر لمعاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية. وعلاوة على ذلك، ترحب جمهورية الأرجنتين بالتزام فرنسا بالانضمام إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب

والتزام الرئيس شيراك بإلغاء جميع التجارب في المستقبل.

والمسألة الأخرى التي نجدها مشجعة في هذا الصدد هي البيان المشترك الصادر عن حكومات فرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الذي تعهدت فيه بالتوقيع في الفصل الأول من سنة ١٩٩٦ على بروتوكول معاهدة راروتونغا المتعلقة بإقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب المحيط الهادئ.

وأخيرا، وفيما يتعلق بالفقرة الخامسة من الديباجة، فإن وفدي، إذ يشاطر مشاعر القلق المعرب عنها، يرى أن من الضروري الحصول على المزيد من المعلومات العلمية حول هذا الموضوع.

السيد بردنيكوف (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): لقد امتنع وفد الاتحاد الروسي عن التصويت على مشروع القرار A/C.1/50/L.3، المعنون "التجارب النووية".

إننا نتفق مع الفحوى العامة لمشروع القرار - أي هدفه الرامي إلى إبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب في أقرب وقت ممكن، والشأن على إجراءات الدول الحائزة للأسلحة النووية التي التزمت بالوقف الاختياري.

وفي الوقت ذاته، وفي هذه المرحلة التي أصبح فيها الاتفاق على معاهدة للحظر الشامل للتجارب يلوح في الأفق، نرى أن مشروع القرار، الذي لا يوحد صفوف الأطراف المشاركة في المعاهدة، قد يؤدي إلى نتائج عكسية.

السيد بريتنستين (فنلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): قرر وفدي أن يصوت لصالح مشروع القرار A/C.1/50/L.3 وأود الآن أن أنتهز هذه الفرصة لتعليل تصويتنا.

لقد أعربت فنلندا عن أسفها للتجارب النووية التي أجريت خلال الأشهر الماضية. وإن معارضتنا

بوصفها السبيل إلى معالجة التفجيرات النووية، وستعترف بأي تقدم يحرز صوب تحقيق هدفنا المشترك. ومن المؤسف أن مشروع القرار لا يعالج سوى أوجه قلق نعتف بخطورتها ولكنها لحظوية، بينما يغفل الهدف الذي نشاطره جميعا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة لممثل لكسمبرغ، الذي سيتكلم بالنيابة عن بلدان البنلوكس.

السيد ولزفيلد (لكسمبرغ) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن بلدان البنلوكس - بلجيكا وهولندا ولكسمبرغ.

بصعوبة كبيرة قررت بلداننا التصويت لصالح مشروع القرار A/C.1/50/L.3، بشأن التجارب النووية - وسبب ذلك ليس أن الشكوك بدأت تساورنا حول موقفنا تجاه استمرار هذه التجارب في فترة ما بعد الحرب الباردة. لقد أعربنا مرارا وتكرارا عن شجبنا لهذه التجارب. فهي تبدو لنا أنها تنتمي لعصر آخر وتنطوي على أخطار كنا على استعداد لتحملها عندما كانت المواجهة بين القطبين تعرض وجودنا للخطر، ولكننا نعتبرها في العصر الجديد الذي نعيش فيه تتجاوز المطلوب. إن بلدان البنلوكس الثلاثة تشجب من غير تردد هذه التجارب.

لقد أعرب الرأي العام في بلداننا كثيرا عن معارضته الشديدة لهذه التجارب، ولا تستطيع الحكومات في البلدان الديمقراطية، مثل بلداننا، أن تتغاضى عن هذه المشاعر وهذه الإشارات. ولكن بلدان البنلوكس تود أن تعرب عن رأيها بهدوء وموضوعية.

ونود أيضا أن نبيّن مدى انزعاجنا من أوجه قصور النص. إن بلدان البنلوكس تزمع تجنب ردود الفعل العاطفية والعابرة. إننا نأسف لما سببته هذه المسألة مؤخرا من تجاوزات من مختلف الأشكال. فلا يمكن أن يبرر اختلاف الرأي حول مسألة ما، مهما كانت هامة، أي قدر من الاضطراب الذي شهدناه.

لأية تجارب نووية في أي مكان ثابتة وبالتالي فهي معروفة جيدا.

ومع ذلك ترى حكومة بلادي أن إبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب مسألة ذات أهمية قصوى. فلا يمكن من دون إبرام اتفاق متعدد الأطراف ينص على الوقف الكامل لتفجيرات التجارب النووية في كل الأزمان أن نكفل لأنفسنا عالما لا يسمح على الإطلاق بإجراء أية تفجيرات نووية تجريبية. وللأسف، ليس هناك نص على هذه التأكيدات لا في قرارات الجمعية العامة ولا في إعلانات الوقف الاختياري من جانب واحد.

إن حكومة بلادي تشارك بنشاط في المفاوضات بشأن معاهدة للحظر الشامل للتجارب في إطار مؤتمر نزع السلاح. والمجتمع الدولي يشاطر هدف إبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب في عام ١٩٩٦. وإن مشروع القرار الذي صوتنا عليه للتو يخلو من التسليم بهذا الهدف والإعراب عن التأييد له.

وبالإضافة إلى ذلك، نلاحظ أن مشروع القرار لا يتضمن أية إشارة إلى أهمية التقدم الذي تم إحرازه حتى الآن في إطار مؤتمر نزع السلاح. فالإعلانات الصادرة عن أربع دول حائزة للأسلحة النووية دعما لخيار الصفر الحقيقي ولدت زخما إيجابيا هاما في مفاوضات جنيف. وكان ينبغي إيلاء هذا الزخم الاعتراف الذي يستحقه في مشروع القرار.

وعلاوة على ذلك، نرى أن مشروع القرار يعبر بصورة خاطئة عن نتيجة توافقية هامة لمؤتمر الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار لاستعراض المعاهدة وتمديدها، لعام ١٩٩٥. فقد التزمت الدول الحائزة للأسلحة النووية بممارسة أقصى درجات ضبط النفس في التجارب النووية. وليس من مصلحة المجتمع الدولي تعزيز موثوقية الاتهام بأن التزامات معاهدة عدم الانتشار تنتهك بصورة ما.

وستواصل فنلندا الإعراب عن معارضتها لأية تفجيرات للتجارب النووية وستواصل التأكيد على أولوية مفاوضات معاهدة الحظر الشامل للتجارب

وفي ظل هذه الظروف، تود بلجيكا وهولندا ولكسمبرغ أن تذكّر الجمعية بأسفها لأي مسعى يتناقض مع هدفنا المشترك - وهو نزع السلاح النووي. وهذا كان السبب الوحيد لتصويتنا اليوم.

السيد مارتينز - مورسيو (اسبانيا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): امتنع وفد اسبانيا في التصويت على مشروع القرار A/C.1/50/L.3، بشأن التجارب النووية. وهذا الامتناع عن التصويت لا يؤثر على الموقف العام للحكومة الاسبانية إزاء التجارب النووية، الذي يمكن إيجازه فيما يلي:

تأسف الحكومة الاسبانية بشدة لإجراء التجارب النووية. وهي تولي فائق الأهمية والأولوية لإجراء مفاوضات بشأن معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية، التي ينبغي أن تبرم في موعد أقصاه عام ١٩٩٦، للسماح بالتوقيع عليها ودخولها حيز النفاذ في وقت مبكر. وفي هذه المفاوضات، تؤيد حكومتي تأييدا مطلقا ما يسمى بخيار الصفر. وقد امتنع وفدي في التصويت على مشروع القرار هذا لأن لديه تحفظات معينة فيما يتصل بالتفسير الوارد فيه لنطاق المقررات والقرارات المتخذة في مؤتمر الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها.

وأخيرا، يود وفدي أن يؤكد أنه يرى أن المفاوضات بشأن إبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب يجب إجراؤها بغض النظر عن أي ظروف مؤقتة.

السيد نيفو (رومانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): موقف رومانيا بشأن التجارب النووية معروف للجميع. لقد اشترك بلدي اشتراكا نشطا في المفاوضات بهدف إبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب.

ومما يكتسي أهمية حاسمة في هذه المرحلة من المفاوضات، تفادي أي مواجهة أو إدانة أو استبعاد، والتركيز، في مناخ من التشارك، على جميع الجهود الرامية إلى الانتهاء من صيغة معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية - في موعد أقصاه منتصف عام

وليس بوسع بلجيكا وهولندا ولكسمبرغ أن تنسى أواصر الصداقة القائمة بيننا وبين بعض البلدان المتأثرة بوجه خاص بهزوات السلوك هذه. وكنا نتعشم ممارسة قدر أكبر من ضبط النفس من جانب جميع الوفود واتباع نهج أقل انتقائية تجاه التجارب النووية.

وفي المستقبل القريب، ستسيطر على ميدان نزع السلاح النووي مفاوضات معاهدة الحظر الكامل لجميع التجارب. وفي هذا الصدد، نرحب بالتعهدات المقطوعة حتى هذا التاريخ بإبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب، بما في ذلك التعهدات التي قطعتها الدول التي لا تزال تجري تجاربها. ولكننا لا ننسى أن فرنسا كانت في هذا الصدد أول دولة التزمت من دون تحفظات.

وعلاوة على ذلك، ينبغي ألا يؤدي تصويتنا لصالح مشروع القرار إلى اعتقاد اللجنة بأننا نؤيد أوجه قصوره. فهي أوجه قصور بالغة. ومن المؤسف حقا أنه ارتئي من الضروري تحديد الموعد المقرر لانتهاج المفاوضات. فمن الواضح أن هذا الإهمال لم يكن عن غير قصد. وهو يفترض مسبقا نهجا للمفاوضات حول معاهدة للحظر الشامل للتجارب نحن لا نشاطره. وستستفيد هذه المعاهدة لفترة قادمة من الزخم الذي أضفته عليها النتيجة السارة لمؤتمر الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها. وهذا الزخم يكفل لنا النجاح في الأشهر القادمة، ويجب الاستفادة من هذا الزخم. وأن تجاهل هذا الموعد قد يثير الشكوك في استعدادنا لإبرام تلك المعاهدة في الموعد الذي حدده المجتمع الدولي. وهذا يمثل بالنسبة لبلداننا الثلاثة ولكثير من البلدان الأخرى هدفا هاما.

ومن المؤسف أيضا أن وثيقة صاغها خبراء تسيء استخدام نص معاهدة عدم الانتشار. وإنني أعني بالتحديد الفقرة الرابعة من الديباجة، لأن نصوص معاهدة عدم الانتشار لا تحظر في الحقيقة التجارب النووية. ولئن كنا نشجب التجارب فإننا مع ذلك نرفض التمسك بتفسيرات انتهازية لمعاهدات دولية هامة.

الذي نرى أنه لا يسهم في إبرام الناجح للمفاوضات الهامة في مؤتمر نزع السلاح بشأن معاهدة للحظر الشامل للتجارب. وهذا هو سبب امتناع وفد بلغاريا عن التصويت على مشروع القرار A/C.1/50/L.3.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في معرض تعلييل التصويت.

ستمضي اللجنة الآن إلى البت فيما يرد من مشاريع قرارات في المجموعة ٨: مشروع القرار A/C.1/50/L.13 والتعديلات عليه، الواردة في الوثيقة A/C.1/50/L.48؛ ومشروع القرار A/C.1/50/L.53.

هل توجد أية وفود ترغب في الإدلاء ببيان في غير تعلييل التصويت أو الموقف قبل التصويت؟
أعطي الكلمة لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيد مرادي (جمهورية إيران الإسلامية) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): بالنيابة عن وفود باكستان وكوبا وميانمار والهند ووفد بلدي، بوصفها مقدمة التعديل الوارد في الوثيقة A/C.1/50/L.53، يشرفني أن أبلغ اللجنة الأولى بأنه بعد إجراء مشاورات مكثفة ومثمرة مع مقدمي مشروع القرار A/C.1/50/L.13 المعنون "دور العلم والتكنولوجيا في سياق الأمن الدولي ونزع السلاح والميادين الأخرى ذات الصلة"، اتفقنا على عدم الاصرار على البت في تعديلنا. إذ أن مقدمي مشروع القرار A/C.1/50/L.13 وافقوا على حذف الفقرة الثانية من الديباجة، وأن يدلوا ببيان يبدوا به بعض المخاوف فيما يتصل ببعض عناصر مشروع القرار A/C.1/50/L.13.

ويحدونا الأمل في أن يستمر حوارنا بشأن هذه المسألة الهامة، بغرض إحراز مزيد من الاستيعاب والتفهم لمشروع قرار بشأن هذه المسألة الهامة نأمل في تقديمه في الأعوام المقبلة. ونشجع أيضا أعضاء اللجنة على التصويت إيجابا على مشروع قرار مشابه وارد في الوثيقة A/C.1/50/L.48.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): تحيط اللجنة علما بحقيقة أن إيران لن تصر على البت في التعديلات الواردة في الوثيقة A/C.1/50/L.53.

١٩٩٦ كما نأمل، أو حتى قبل ذلك - لضمان التوقيع المبكر على المعاهدة من جانب جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية ودخولها حيز النفاذ دون إبطاء. ومن أجل الإسهام في تهيئة مناخ سياسي مواتم للتعجيل بالمفاوضات بشأن إبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب في جنيف وتحقيق إزالة وحظر جميع التجارب النووية في أقرب وقت ممكن، امتنع وفدي عن التصويت على مشروع القرار A/C.1/50/L.3 بشأن "التجارب النووية".

السيد أكرم (باكستان) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): تؤيد باكستان هدف الحظر الشامل للتجارب على مدى السنوات الثلاثين الماضية. ويسعدنا أن إبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب أصبح قريب المنال الآن. ويؤيد وفدي أهداف مشروع القرار A/C.1/50/L.3 ونشاط الرغبة في وقف جميع التجارب النووية. ونشاط القلق بشأن البيئة.

اضطر وفدي للامتناع عن التصويت على مشروع القرار لأنه يعتقد أن بعض أحكامه الرئيسية تنم عن عدم التوازن. فبموجب الفقرة ١ من منطوق مشروع القرار تشني الجمعية العامة على الوقف الاختياري الذي تلتزم به بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية، التي أجرت زهاء ألفي تجربة نووية في الماضي. ومشروع القرار لا يشجب بقوة إلا التجارب النووية الحالية. وبسبب عدم التوازن هذا، الذي نعتقد أنه غير منصف، اضطر وفدي إلى الامتناع عن التصويت.

السيد ديمتروف (بلغاريا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أود أن أعلن موقف بلغاريا بشأن مشروع القرار A/C.1/50/L.3. تعلق بلغاريا أهمية كبيرة على وقف التجارب النووية وظلت لوقت طويل تؤيد إبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية. ونرى أن تحقيق هذا الهدف وسيلة من الوسائل الرئيسية لتلبية الشواغل الأمنية للمجتمع الدولي في فترة ما بعد الحرب الباردة في مجال عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي. بيد أن مشروع القرار A/C.1/50/L.3 - كما أصبح واضحا خلال المشاورات - لا يمكن أن يحظى بتوافق الآراء، الأمر

أعطي الكلمة الآن لممثل كندا.

الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البيكترولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة.

ويشير المجال الثاني إلى استطلاع سبل ووسائل مواصلة تطوير القواعد القانونية الدولية المتعلقة بنقل التكنولوجيا العالية ذات التطبيقات العسكرية. وهذه عبارة مباشرة تدعو الدول إلى مواصلة بذل الجهود من أجل إيجاد توافق دولي أكبر في الآراء في هذا الميدان.

ومشروع القرار هذا لا يحاول معالجة اختلافات هامة في الرأي أو حلها، وهي اختلافات قائمة في هذا الميدان. وعلى وجه التحديد لا يعنى مشروع القرار بموضوع تصدير نظم المراقبة. فثمة بلدان عديدة، بما في ذلك كندا، تعتبر هذه النظم آليات إيجابية ومقبولة، وبلدان أخرى، مثلما هو معروف، تخالف هذا الرأي. وبما أن مشروع القرار هذا هو محاولة للتشجيع على إجراء حوارات محسنة دون الحكم مسبقاً على نتائجها، فهو لا يعالج هذه المسائل أو غيرها من المسائل المحددة.

بهذا، سيدي الرئيس، ينتهي بياني الموجز الذي أردت الإدلاء به.

وأود أن أستطرد في الكلام لأبين نقطتين أخيرتين. أولاً، من الواضح أن أعضاء اللجنة الأولى مدعوون إلى التصويت على مشروع القرار A/C.1/50/L.13 ومشروع القرار A/C.1/50/L.48 كليهما وفقاً لمواقفهم الوطنية. ونقطتي الثانية - وأقولها بصدق كبير وبقوة شديدة - هي إننا نود أن نعرب عن تقديرنا، وتقدير شريكنا البرازيل، للمشاركين الثلاثة والثلاثين في تقديم مشروع القرار A/C.1/50/L.13.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أحاطت اللجنة علماً على النحو الواجب بالبيان الذي أدلى به ممثل كندا، ولا سيما فيما يتعلق بحذف الفقرة الثانية من الديباجة.

هل هناك بيانات أخرى للإدلاء بها بشأن المجموعة؟

السيد موهير (كندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):

أود بادئ ذي بدء أن أعرب عن تقديري لزميلنا ممثل إيران على البيان الذي أدلى به للتو. ومثلما أشار إليه، فإن جهوداً كبيرة بذلت في الواقع من أجل إيجاد أساس لعمل إيجابي بشأن هذا الموضوع. وكندا تقدر الجهود التي بذلتها جميع الوفود في ذلك الصدد - بما في ذلك الجهود التي بذلها المشاركون في تقديم الوثيقة A/C.1/50/L.53.

وأود أيضاً أن أعرب عن تقدير كندا الخاص للجهود المكثفة والإيجابية للغاية التي بذلها وفد البرازيل، شريكنا في هذا المسعى.

وأود أن أرجو من جميع الوفود أن تصفى بانتباه، لأن ما أريد أن أقوله فيما يتعلق بمشروع القرار A/C.1/50/L.13 هام. فنتيجة للمناقشات التي أجريناها مع المشاركين في تقديم الوثيقة A/C.1/50/L.53، يطلب المشاركون في تقديم مشروع القرار A/C.1/50/L.13 إلى الأعضاء أن يحذفوا الفقرة الثانية من ديباجة مشروع القرار A/C.1/50/L.13. وهذهبادرة هامة من المشاركين في تقديم مشروع القرار A/C.1/50/L.13 سعياً منهم إلى تحقيق توافق في الآراء على هذه المسألة.

وأود أيضاً أن أستطرد فأقرأ لو سمحتم لي بياناً موجزاً جداً. وأدلي بهذا البيان بالنيابة عن جميع المشاركين الثلاثة والثلاثين في تقديم مشروع القرار A/C.1/50/L.13. إن مشروع القرار الوارد في A/C.1/50/L.13 يشير بوضوح إلى مجالين يدعو إلى القيام فيهما بتشجيع الحوار الثنائي والمتعدد الأطراف بشأن دور العلم والتكنولوجيا في سياق الأمن الدولي ونزع السلاح والبياديين الأخرى ذات الصلة.

والمجال الأول يعنى بكفالة تنفيذ الالتزامات ذات الصلة التي سبق التعهد بها بموجب صكوك قانونية دولية. والأمثلة على هذه الصكوك هي: معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستخدام الأسلحة

منغوليا، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، النرويج، عمان، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، رواندا، سانت لوسيا، ساموا، المملكة العربية السعودية، السنغال، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر سليمان، جنوب افريقيا، اسبانيا، سري لانكا، السودان، سورينام، سوازيلند، السويد، الجمهورية العربية السورية، طاجيكستان، تايلند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، تركمانستان، أوغندا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، جمهورية تنزانيا المتحدة، أوروغواي، أوزبكستان، فنزويلا، فييت نام، اليمن، زامبيا، زمبابوي.

المعارضون:

لا أحد.

المتنعون:

كوبا، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، فرنسا، الهند، إيران (جمهورية - الاسلامية)، اليابان، باكستان، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية.

اعتمد مشروع القرار A/C.1/50/L.13، بصيغته المنقحة شفويا، بأغلبية ١٤٨ صوتا مقابل لا شيء، مع امتناع ٩ أعضاء عن التصويت.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تشرع اللجنة الآن في البت في مشروع القرار A/C.1/50/L.48. طلب إجراء تصويت مسجل.

أعطي الكلمة لأمين اللجنة.

السيد خيرادي (أمين اللجنة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تبدأ اللجنة الآن تصويتها على مشروع القرار A/C.1/50/L.48 المعنون "دور العلم والتكنولوجيا في سياق الأمن الدولي ونزع السلاح". وقد عرض ممثل الهند مشروع القرار في الجلسة السادسة عشرة للجنة المعقودة في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥. وقد شاركت في تقديمه الدول التالية: اندونيسيا، وجمهورية إيران الاسلامية، وباكستان،

إذا لا توجد بيانات أخرى، تشرع اللجنة الآن في الاستماع إلى بيانات، إن وجدت، تعليلا للموقف أو التصويت قبل البت في مشروع القرار.

يبدو أنه لا توجد أية بيانات. ستشرع اللجنة في البند في مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/C.1/50/L.13 طلب إجراء تصويت مسجل.

أعطي الكلمة لأمين اللجنة.

السيد خيرادي (أمين اللجنة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تشرع اللجنة الآن في إجراء تصويت مسجل على مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/C.1/50/L.13 مع التنقيح الذي تلاه ممثل كندا - أي حذف الفقرة الثانية من الديباجة.

وفيما يتصل بمشروع القرار ذلك، تحيط اللجنة علما أيضا بحقيقة أنه مثلما ذكره ممثل إيران ووافق عليه المشاركون في تقديم مشروع القرار، فإن التعديل الوارد في الوثيقة A/C.1/50/L.53 لن يطرح للتصويت.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

أفغانستان، ألبانيا، الجزائر، اندورا، أنغولا، انتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، استراليا، النمسا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بيلاروس، بلجيكا، بنن، بوتان، بوليفيا، البوسنة والهرسك، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، بوركينا فاسو، بوروندي، الكامبيرون، كندا، الرأس الأخضر، تشاد، شيلي، الصين، كلومبيا، الكونغو، كوت ديفوار، كرواتيا، قبرص، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، إكوادور، مصر، أريتريا، استونيا، اثيوبيا، فيجي، فنلندا، غابون، غامبيا، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غرينادا، غواتيمالا، غينيا، غيانا، هندوراس، هنغاريا، ايسلندا، ايرلندا، اسرائيل، ايطاليا، جامايكا، الأردن، كازاخستان، كينيا، الكويت، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لاوس، لبنان، ليسوتو، الجماهيرية العربية الليبية، لختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مدغشقر، ملاوي، ماليزيا، جزر ملديف، مالي، مالطة، جزر مارشال، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، موناكو،

مالطة، نيوزيلندا، النرويج، بولندا، البرتغال، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، ساموا، سلوفاكيا، سلوفينيا، جنوب افريقيا، اسبانيا، السويد، طاجيكستان، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، تركيا، أوكرانيا، أوزبكستان.

أُعتد مشروع القرار A/C.1/50/L.48 بأغلبية ٩٨ صوتا مقابل ٦ أصوات، مع امتناع ٥١ عضوا عن التصويت.

بعد ذلك، أبلغ وفد ميانمار الأمانة العامة بأنه كان ينوي التصويت مؤيدا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطى الكلمة الآن للممثلين الذين يرغبون في تعليق تصويتاتهم أو مواقفهم.

السيد ديموندو (الأرجنتين) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): يود وفد الأرجنتين أن يسجل موقفه بشأن مشروع القرار A/C.1/50/L.13، المعنون "دور العلم والتكنولوجيا في سياق الأمن الدولي ونزع السلاح والمواد الأخرى ذات الصلة"، الذي اعتمده اللجنة تـوا.

إننا نولي أهمية كبرى للعلم والتكنولوجيا ليس فقط لكونهما مصدرا للرفاه الاجتماعي والتنمية الاقتصادية، ولكن أيضا كإسهام ملموس في الفعالية الكاملة والتنفيذ الكامل للاتفاقات الخاصة بالحد من الأسلحة وتحديد التسليح، وتحويل الصناعة العسكرية إلى الأغراض السلمية، والتحقق من الامتثال للاتفاقات.

وعلاوة على ذلك، وكما سبق لهذا الوفد أذكر في المناقشة العامة في هذه اللجنة، تود الأرجنتين بصفة خاصة أن ترى الاستخدام المسؤول للتكنولوجيا من جانب جميع الدول، ونحن نؤيد استحداث ضوابط وطنية ودولية تمنع تحويل التكنولوجيا لانتشار أسلحة التدمير الشامل والأسلحة التقليدية بما قد يؤدي إلى تحسينات نوعية تترك آثارا مزعزة للاستقرار وتهدد السلم والأمن الدوليين.

وفي هذا السياق، من أجل تفادي إنكار نقل التكنولوجيا للأغراض العسكرية، نعتقد أنه من

وبنغلاديش، وبوتان، وسري لانكا، وغيانا، والفلبين، وكوبا، وكينيا، وليسوتو، وماليزيا، وملاوي، ونيبال، ونيجيريا، والهند.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

أفغانستان، الجزائر، أنغولا، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بنن، بوتان، بوليفيا، بوتسوانا، بروني دار السلام، بوركينافاسو، بوروندي، الكامبيون، الرأس الأخضر، تشاد، شيلي، الصين، كولومبيا، الكونغو، كوت ديفوار، كوبا، قبرص، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، إكوادور، مصر، اريتريا، اثيوبيا، غابون، غامبيا، غانا، غرينادا، غواتيمالا، غينيا، غينيا بيساو، غيانا، هندوراس، الهند، اندونيسيا، إيران (جمهورية - الاسلامية)، جامايكا، الأردن، كينيا، الكويت، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لبنان، ليسوتو، الجماهيرية العربية الليبية، مدغشقر، ملاوي، ماليزيا، جزر ملديف، مالي، جزر مارشال، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، منغوليا، المغرب، موزامبيق، ناميبيا، نيبال، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، عمان، باكستان، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، الفلبين، قطر، رواندا، سانت لوسيا، المملكة العربية السعودية، السنغال، سنغافورة، جزر سليمان، سري لانكا، السودان، سوازيلند، الجمهورية العربية السورية، تايلند، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركمانستان، أوغندا، الإمارات العربية المتحدة، جمهورية تنزانيا المتحدة، أوروغواي، فنزويلا، فييت نام، اليمن، زامبيا، زمبابوي.

المعارضون:

فرنسا، اسرائيل، لكسمبرغ، هولندا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية.

المتنعون:

ألبانيا، أندورا، انتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، استراليا، النمسا، بيلاروس، بلجيكا، البوسنة والهرسك، البرازيل، بلغاريا، كندا، كرواتيا، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، استونيا، فيجي، فنلندا، جورجيا، ألمانيا، اليونان، هنغاريا، ايسلندا، ايرلندا، ايطاليا، اليابان، كازاخستان، لاتفيا، لختنشتاين، ليتوانيا،

إذا لم تكن هناك تعليقات أخرى بشأن المجموعة ١، هل لنا أن ننتقل إلى المجموعة ٢؟ في المجموعة ٢ يقترح الرئيس تناول مشروع قرارين A/C.1/50/L.29/Rev.2 و A/C.1/50/L.45.

أعطي الكلمة لممثل الولايات المتحدة.

السيد ليدوغار (الولايات المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يؤسفني القول إن المشاورات الضرورية فيما يتعلق بمشروع القرار A/C.1/50/L.45، الخاص بفرض وقف اختياري على الألغام البرية المضادة للأفراد، لم تكتمل بعد، وقد نحتاج إلى مزيد من الوقت. ومن المحتمل أن تتمكن غدا من تسوية هذه المشكلة، التي نشأت نتيجة تعديلات مقترحة، ولكنني لا أستطيع الجزم الآن بأننا سنكون جاهزين غدا. وأرجوكم، سيدي، أن تكونوا مستعدين لإجراء هذه المسألة إلى يوم الاثنين، إذا اقتضت الضرورة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أقترح الرجوع إلى هذه المسألة صباح غد عندما نرى نتائج المشاورات. وربما يمكننا، عندئذ، أن نتناولها عصر غد إذا كانت المشاورات مثمرة.

إذا لم تكن هناك تعليقات أخرى على المجموعة ٣، هل لنا أن ننتقل إلى المجموعة ٧؟ في المجموعة ٧، يقترح الرئيس تناول مشاريع القرارات التالية: A/C.1/50/L.24 و A/C.1/50/L.28/Rev.1 و A/C.1/50/L.31/Rev.1.

إذا لم تكن هناك تعليقات على المجموعة ٧، هل لنا أن نبدأ في تناول المجموعة ٨؟ في المجموعة ٨ يقترح الرئيس تناول مشروع القرار A/C.1/50/L.41/Rev.1. هل هناك أية تعقيبات؟

السيد غارسيا (كولومبيا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): فيما يتعلق بمشروع القرار A/C.1/50/L.41/Rev.1 لا تزال المشاورات جارية. وإحراز تقدم كبير بشأنه ما زال ممكنا، إلا أن من الأفضل النظر في تأجيل مشروع القرار هذا حتى يوم الاثنين المقبل.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ربما يمكننا الرجوع إلى مشروع القرار هذا صباح غد. وإذا ما أكملت المشاورات فقد نتناوله عصرنا أيضا. وإلا

الأهمية بمكان التأكد من أن هذا يتم بطريقة مسؤولة تحت إشراف صارم يضمن استخدامها للأغراض السلمية البحتة.

السيدة غوسي (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أعلل بإيجاز شديد تصويت وفدي على مشروع القرار A/C.1/50/L.13. وأود أن أشكر وفد كندا على جهوده في محاولة للخروج مما بدا وكأنه طريق مسدود. وآمل بإخلاص أن نتمكن في السنة المقبلة من أن نبدأ قبل وقت كاف محاولتنا للعمل من أجل مشروع قرار واحد بشأن هذا الموضوع البالغ الأهمية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هل هناك بيانات أخرى تعليلا للتصويت؟ يبدو أنه ليست هناك بيانات أخرى.

وبهذا نكون قد اختتمنا أعمالنا لهذا اليوم.

لقد كان من المقرر أصلا أن تعقد اللجنة جلسة واحدة غدا. وقد أبلغت الآن بأن طلبنا لتوفير قاعة لجلستين تمت الموافقة عليه، ولهذا نستطيع أن نعقد جلستين غدا. وفي هذه الحالة، يحدوني وطيد الأمل بأن تتمكن اللجنة من البت في أكبر عدد ممكن من مشاريع القرارات غدا.

أود أن أستشير الوفود بشأن العمل الذي سنقوم به غدا. في المجموعة ١، يقترح الرئيس تناول مشاريع القرارات التالية: A/C.1/50/L.8/Rev.1 و A/C.1/50/L.17/Rev.2 و A/C.1/50/L.19/Rev.1 و A/C.1/50/L.49/Rev.1 هل لأحد من الأعضاء أي تعليق على المجموعة ١؟

السيد غونتييلكي (سري لانكا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أسترعي انتباه اللجنة إلى أن وفد بلدي طلب إعادة إصدار مشروع القرار A/C.1/50/L.49/Rev.1 لأسباب فنية. ويأمل وفد بلدي أن يكون النص الجديد متاحا صباح غد عندما نكون مستعدين للتصويت على الأمر.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أبلغت بأن النسخة المصححة من النص ستكون متاحة صباح غد. وفي هذه الحالة يمكن للجنة أن تتناول مشروع القرار هذا.

حركة بلدان عدم الانحياز الأعضاء في اللجنة الأولى اجتماعا بشأن مسائل اللجنة الأولى الساعة ٩/٠٠ من صباح غد في قاعة الاجتماعات دال. وستعقد بلدان حركة عدم الانحياز اجتماعا أيضا في قاعة الاجتماعات هذه عقب رفع هذه الجلسة مباشرة.

وأعلم أن ممثل اليابان أعلن أيضا عن عقد اجتماع في هذه القاعة، وسننظر في ما يمكن أن نتخذه من ترتيبات.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ستتناول اللجنة غدا مشاريع القرارات التالية:

في المجموعة ١ : A/C.1/50/L.8/Rev.1، و
A/C.1/50/L.17/Rev.2، و A/C.1/50/L.19/Rev.1 و
A/C.1/50/L.49/Rev.1؛

وفي المجموعة ٣ : A/C.1/50/L.29/Rev.2 - وقد
استمع الممثلون إلى الالتماس الذي قدمه وفد
الولايات المتحدة بشأن مشروع القرار A/C.1/50/
L.45؛

وفي المجموعة ٧ : A/C.1/50/L.24، و A/C.1/50/
L.28/Rev.1، و A/C.1/50/L.31/Rev.1؛

وفي المجموعة ٨ : لا تزال المشاورات بشأن
مشروع القرار A/C.1/50/L.41/Rev.1 جارية، وسيطبق
نفس الشيء على مشروع القرار هذا. ومن ثم فقد
لا يتمكن من تناوله غدا بعد الظهر.

وفي المجموعة ١١ طلب كذلك إرجاء البت في
مشروع القرار A/C.1/50/L.7 والتعديل في A/C.1/50/
L.58/Rev.1 حتى يوم الاثنين. وسنعود إلى هذه
المسألة غدا أيضا إذا كانت المشاورات مثمرة. وإن
لم تثمر، فقد نضطر إلى إرجاء البت في مشروع
القرار A/C.1/50/L.7 حتى يوم الاثنين. وسنبت غدا
في مشروع القرار A/C.1/50/L.25.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٣٥

فر بما سيتعين علينا أن نرجئ النظر فيه حتى يوم
الاثنين.

ولننتقل الآن إلى المجموعة ١١. في المجموعة
١١ يقترح الرئيس تناول مشروع القرار
A/C.1/50/L.7 والتعديلات المدخلة عليه والوارد في
A/C.1/50/L.58، ومشروع القرار A/C.1/50/L.25. هل
توجد تعليقات على المجموعة ١١؟

السيد أكرم (باكستان) (ترجمة شفوية عن
الانكليزية): أود فقط أن أشير إلى أن نسخة منقحة
من التعديلات المقترح إدخالها على مشروع القرار
A/C.1/50/L.7 صدرت في الوثيقة A/C.1/50/L.58/
Rev.1.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إذن سيعرض
A/C.1/50/L.58/Rev.1 غدا.

أعطي الكلمة لممثل اليابان.

السيد ياماموتو (اليابان) (ترجمة شفوية عن
الانكليزية): لا يرغب وفد بلدي في تأجيل البت في
مشروع القرار A/C.1/50/L.7 حتى يوم الاثنين.
ونطلب أن تقوم الأمانة العامة بالترتيبات الضرورية.

وأطلب إلى مقدمي مشروع القرار A/C.1/50/L.7
أن يجتمعوا بعد رفع هذه الجلسة فورا. لأن تعديلا
جديدا اقترح على مشروع القرار A/C.1/50/L.7.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): جرت
الإحاطة علما بالطلب المقدم من اليابان ومن مقدمي
مشروع القرار هذا. وسيلقى مشروع القرار
A/C.1/50/L.7 نفس المعاملة. وسنرجع غدا إلى
مشروع القرار هذا لنرى ما إذا كان التقدم قد أحرز،
وكذلك ما إذا كانت إمكانية تناوله عصر غد متوفرة.

أعطي الكلمة الآن لأمين اللجنة للإدلاء ببعض
البيانات.

السيد خيرادي (أمين اللجنة) (ترجمة شفوية عن
الانكليزية): طُلب إلينا الإدلاء بالبيانات التالية. ستعقد